وان كتب كتابا ثم صح من مرضه وامر الكتاب فالوصية لها مالم ينقضها ولنا انها وصية
بشرط لم يوجد شرطها فبطلت كما لو لم يكتب كتابا او كما لو وصى لقوم ماتوا قبله ولانه قيد
وصيته بقيد فلا يتعداه كما ذكرنا وان قال لاحدهما عبيدي احد حريعتقوني وقال الاخر ان
حران مت من مرضي هذا فمات من مرضه فالصداق سواء الذي برء وان برا من مرضه ذلك بطل تدبيره
المقيد وبقي تدبيره المطلق كماله ولو وصى بثلثه وان قال ان مت قبلي فهو لعمرو وحكمه حكمه
على حسب ما شرطه وذلك في سايرالشروط فان النبي صلى الله عليه وسلم قال المسلمون على شروطهم
مسئلة قال واذا اوصى بسهم من ماله اعطي السدس وعن احمد رحمه الله رواية
اخرى يعطى سهما مما يبيع منه الفريضة اختلفت الرواية عن احمد فيمن اوصى بسهم مذكور
عنه ان للموصى له السدس وروي ذلك عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما وبه قال الحسن وابن سيرين
ابن معبده والثوري والرواية الثانية انه يعطى سهما مما يبيع منه الفريضة فينظر كم سهما صحت منه
الفريضة فيزاد عليها مثل سهم من سهامها للموصى له وهذا قول شريح قال يرفع السهام فيكون للموصى
سهم قال القاضي هذا مالم يزد على السدس فان زاد السهم على السدس فله السدس لانه متحقق
ووجه ذلك قوله ان قوله سهما يتبعي ان يصير فاليسهام فريضة ليزيد منها فيصير في السهم الذي
فان واحدا من سهامها كما لو قال في بني كذى وكذى سهما لكل منا سهم وقال الخلال وصاحبه
له اقل سهم من سهام الورثة لان احمد قال في رواية ابي طالب والاثرم اذا اوصى له بسهم من ماله يعطى
سهما من الفريضة فتبلد نصيب رجل او نصيب امراة فقال اقل ما يكون من السهام مال الكامل لم يرد على
السدس وهذا قول ابي حنيفة ومالم يجاوزه الا ان يرد على الثلث فيكون له الثلث ووجه هذا
القول ان سهام الورثة اشباههم فيكون له اقلها لانه اليقين فاذا زاد على السدس دفع اليه السدس
لانه اقل سهم يورث ذو فرايضه وقال ابو ثور يعطى سهما من اربعة وعشرين لانها اكثر اصول الفرايض
فالسهم منها اقل السهام وقال الشافعي وابن المنذر تعطيه الورثة ما شاؤا لان ذلك يقع عليه
اسم السهم فاشبه ما لو اوصى له بسهم مجزا وحظ وقال عطا وعكرمة لا شيء له ولنا ما روى
ابن مسعود انه رجلا اوصى لرجل بسهم من المال فاعطاه النبي صلى الله عليه وسلم السدس وابن
السهم في كلام العرب السدس قال الاصمعي سهم الله سدس كلام العرب السدس فتصرف الوصية اليه

كما لو لفظ به الا ان قول علي وابن مسعود لا مخالف لهما في الصحابة ولان السدس اقل سهم فرض
يورثه مفروض فاذا كانت المسئلة كاملة الفروض اعطيت به وان كانت عايلة زاد عولها
وان كانت فيها رد او كانوا عصبة اعطي سدسا كاملا قال احمد وبه ابن منصور وحرب
اذا اوصى لرجل بسهم من ماله يعطى السدس الا ان يقول الفريضة فيعطى سهما مما يصح الحال فكان
معنى الوصية اوصيت لك بسهم من بين السدس وقد اوصى له بسهم في مسئلة فيها زوج واخت
كان له السبع كما لو كان سهما جده على الروايتان الثلث كذلك لو كان في المسئلة ام وثلث
اخوات مفترقات فان معهم زوج فالمسئلة من تسعة وللموصى له الثلث على الروايتان الثلث وان
كان الورثة ثلاث اخوات مفترقات فللموصى له السدس على الروايات الثلاثة وان كانوا زوجا
وابوين والمسئلة من ستة عشر وتعول سدسا فتصير من سبعة عشر وكم لك على قول الخلال
انما قال سهام الورثة سدس وعلى الورثة الاخرى يكون للموصى سهم واحد يزاد على ستة عشر فتصير
سبعة عشر وان كانوا زوجة وابوين وابنا فالفريضة من اربعة وعشرين وتعول السدس للموصى
الثمنية وعشرين وعلى الرواية الثانية يزاد عليها سهم واحد للموصى له يكون من خمسة وعشرين
وعلى قول الخلال يزاد عليها مثل سهم الزوجة فتكون سبعة وعشرين وان كانوا خمس بنين فللموصى
له السدس كاملا وصح من ستة على الروايات الثلاث فان كان سهم زوجة صحت من اربعين فتزيد
عليها سهما للموصى على احدى الروايتين فتصير احدى واربعين وعلى قول الخلال يرد مثل نصيب الزوجة
فتصير خمسة واربعين وعلى الرواية الاولى تزيد عليها مثل سدسها والسدس لها فتصير بها في ستة
ثم تزيد عليها سدسها تكون ماءتين وثمانين للموصى اربعون وللزوجة ثلثون ولكل ابن اثنان
واربعون ولو خلف ابوين وابنين واوصى لرجل بسدس ماله ولاخر بسهم جعلت ذا السهم كالام
واعطيت صاحب السدس سدسا كاملا وقسمت الباقي بين الورثة والموصى له على سبعة فصحت من ثلثمائة
واربعين لصاحب السبعة ولصاحب السدس خمسة على الروايتان الثلث وتحمل اذا اعطي ذا
السهم كالاجانبة اوصى له به من غير وجيه اخر فيكون له سته وبيقا سبعة وعشرون
على سته لانه يقسم فتصير بها في اثنين واربعين فتكون ماءتين واثنين وخمسين فصل وان
اوصى بجزء او حظ او نصيب او شيء ماله اعطاه الورثة ما شاؤا ولا اعلم فيه خلافا وبه قال ابو حنيفة وان

يعني